



شرح كتاب الروض المربع على زاد المستقنع

الدرس الثامن عشر / باب نواقض الوضوء



سلسلة المحاضرات الصوتية للشرح:

[صفحة شرح الروض المربع على التليجرام](#)

[شرح كتاب الروض المربع على إسلام ويب](#)

[رابط المتن: متن كتاب الروض المربع على موقع المكتبة الشاملة](#)

[والتفريغات تنشر على صفحة: تفريغ شرح الروض المربع](#)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله -صلى الله عليه وسلم-، أما بعد:

[باب نواقض الوضوء] أي مفسداته وهي ثمانية: أحدها: الخارج من سبيل، وأشار إليه بقوله: (ينقض) الوضوء (ما خرج من سبيل) أي مخرج بول أو غائط ولو نادراً أو طاهراً كولد بلا دم أو مقطراً في إحليله أو محتشئاً وابتلى، لا الدائم كالسلس والاستحاضة فلا ينقض للضرورة. (و) الثاني (خارج من بقيه البدن) سوى السبيل (إن كان بولاً أو غائطاً) قليلاً كان أو كثيراً (أو) كان أبيض (كثيراً نجساً غيرهما) أي غير البول والغائط كقيء ولو بحاله لما روى الترمذي: «أنه - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قاء فتوضأ»، والكثير ما فحش في نفس كل أحد بحسبه، وإذا استند المخرج وانفتح غيره لم يثبت له أحكام المعتاد. (و) الثالث (زوال العقل) أي تغطيته، قال أبو الخطاب وغيره: ولو تلجم ولم يخرج منه شيء إلحاقاً بالغالب (إلا يسير نوم من قاعد أو قائم) غير محتب أو متكئ أو مستند. وعلم من كلامه أن الجنون والإغماء والسكر ينقض كثيرها ويسيرها ذكره في "المبدع" إجماعاً. وينقض أيضاً النوم من مضطجع وراكع وساجد مطلقاً كمحتب ومتكئ ومستند، والكثير من قائم وقاعد لحديث: «العين وكاء السه فمن نام فليتوضأ» رواه أحمد وغيره. والسه: حلقه الدبر.

فقال المؤلف -رحمه الله-: "باب نواقض الوضوء أي مفسداته"، النواقض جمع ناقضة أو ناقض، أو جمع ناقضة بمعنى ناقض، يعني إن قيل إنه لا يُجمع فاعل وصفاً مطلقاً على فواعل إلا ما شذ، فالناقضة هنا بمعنى ناقض، أو يقال إنها جمع ناقض إن خُصَّ المنع بوصف العاقل على ما اختاره جماعة من اللغويين، يقال نقضت الشيء إذا أفسدته، والنقض يطلق حقيقة في الأشياء الحسية، في البناء، وأما استعماله في المعاني مثلما هنا فإنه مجاز، يعني نواقض الوضوء، شيء ينقض الوضوء يعني يفسده، لكن هذا إذا استعمل في الحسيات -النقض- = فهذا حقيقة، نقضت البناء. وأما إذا استعمل في المعنويات فإنه مجاز كما هنا وكما في نقض العلة في أصول الفقه. وعلاقة المجاز هنا الإبطال.

قال المؤلف -رحمه الله-: "باب نواقض الوضوء أي مفسداته" يعني الأشياء التي تفسده ويجب على الإنسان أن يتوضأ إذا حصلت عندما يريد الصلاة، فإن الوضوء يجب بالحدث على الصحيح من المذهب، وقيل يجب بإرادة الصلاة بعده، وقيل يجب بدخول الوقت، وقال الشيخ تقي الدين -رحمه الله-: "إن الخلاف لفظي".

يقول المؤلف -رحمه الله-: "وهي ثمانية أحدها الخارج من سبيل وأشار إليها بقوله: 'ينقض الوضوء ما خرج من سبيل' أي مخرج بول أو غائط ولو نادراً أو طاهراً كولد بلا دم أو مقطراً في إحليله أو محتشئاً وابتلى لا الدائم كالسلس والاستحاضة فلا ينقض للضرورة" في هذه الجملة أمور.

يقول المؤلف -رحمه الله-: "ينقض الوضوء ما خرج من سبيل" أي السبيل هنا هو مخرج البول والغائط، فما خرج من السبيل إلى ما هو في حكم الظاهر = فإنه ناقض للوضوء، وكلام المؤلف -رحمه الله- هنا يعم ما كان نادراً وما كان معتاداً، قليلاً كان أو كثيراً، نجساً كان أو طاهراً؛ ولهذا قال: "ولو نادراً أو طاهراً" صرح بهذا

المفهوم، وضرب مثالا كولد بلا دم. لو أن امرأة ولدت ولادةً عاريةً عن دمٍ، سيأتينا في الغسل أنه لا يجب عليها الغسل؛ لأن يجب بالنفاس وليس بالولادة يعني بخروج الدم. طيب، امرأة ولدت ولادة لا دم فيها، الولد طاهر= فلا يجب عليها الغسل؛ لأنه لم يخرج منها دم، **لكن هل يجب عليها الوضوء؟** نقول نعم، إذا ولدت خرج الولد من السبيل، فإن هذا خارج من سبيل، وكل ما خرج من السبيل فإنه ناقض للوضوء **"كولد بلا دم"** يقول المؤلف مع أنه طاهر.

وكذلك لو كان شيئاً نادراً ليس معتاداً أن يخرج، فإنه أيضاً يوجب الوضوء، كالودود والدم ونحو ذلك فإن هذا ناقض للوضوء، فإذا خرج من الإنسان ريح من قبله، أو خرج منه دود، أو خرج منه حصى— من الدبر مثلاً، فهذه أشياء نادرة، **هل توجب الوضوء؟** نعم. وإذا خرج منه شيء معتاد كالبول والغائط والريح من الدبر، **فهل توجب الوضوء؟** نعم. وإذا خرج منه شيء طاهر كولد بلا دم، **هل يجب الوضوء؟** نعم. فقول المؤلف: **"أو طاهراً كولد بلا دم"** الطاهر مثاله ولد بلا دم، والنادر مثاله ما ذكرناه: الريح من الدبر والودود والحصى— من الدبر= كل ذلك ينقض الوضوء.

يقول: **"أو مقطراً في إحليله"** بأن قطر الإنسان في إحليله الذي هو مجرى البول من الذكر، قطر دهنًا أو نحوه، ثم خرج هذا الذي قطره= فينتقض الوضوء به. إذا قطر الإنسان في إحليله دهنًا ثم خرج فينتقض وضوؤه، **لماذا؟** قالوا: **"لأنه لا يخلو عن بلة نجسة تصحبه فيتنجس لنجاسة ما لاقاه"**. طيب، لو قطره في غير السبيل ولم يصل إلى محل نجس، كما لو قطره في أذنه فوصل إلى دماغه ثم خرج منها= لم ينقض؛ لأنهم عللوا في السبيل أنه لا يخلو عن بلة نجسة تصحبه، لكن هنا إذا قطر مثلاً في أذنه فوصل إلى الدماغ ثم خرج منها= لم ينقض، أو خرج من فمه= لم ينقض أيضاً؛ لأنه ليس هناك بلة تصحبه. وكذلك لو خرجت الحقنة من الفرج= فإنها تنقض أيضاً.

قال الشارح -رحمه الله-: **"أو محتشئ— وابتل"** بأن احتشئ— قطنا أو نحوه في دبره أو قبله ثم خرج مبتلاً= فينتقض الوضوء بذلك، ومفهوم كلام المؤلف -رحمه الله- أنه إذا لم يبتل= لم ينقض، وهذا جزم به ابن النجار في القبل، وقيل ينقض وضوؤه في تصحيح الفروع؛ لأن خروجه بلا بلة نادر جداً، فلو احتشئ الإنسان في قبله أو دبره قطعاً أو ميلاً ثم خرج بلا بلة= فعند صاحب الإقناع ينقض، وهذا صححه جماعة من أصحابنا وضوؤه في تصحيح الفروع وقال: **"خروجه بلا بلة نادر جداً بل يعلق الحكم على المظنة"**.

والقول الثاني في المذهب أنه لا ينقض، ففي الإقناع جزم بأنه لو احتشئ— في قبل أو دبر قطعاً أو ميلاً ثم خرج ولو بلا بلل فإنه ينقض الوضوء، وقيل لا ينقض إذا خرج بلا بلل؛ ولهذا في المنتهى قال: **"أو محتشئ وابتل"** كعبارة الروض هنا، **"أو محتشئ—"** يعني احتشئ— قطنا أو نحوه في دبره أو قبله وابتل، ثم خرج= انتقض وضوؤه، ومفهومه أن إذا لم يبتل= لم ينقض، مفهوم المنتهى أنه إذا لم يبتل لم ينقض.

قال ابن النجار في شرح المنتهى: **"وهو المذهب؛ لأنه ليس بين المثانة والجوف منفذ ولم تصحبه نجاسة فلم ينقض"** ومقتضى— هذا أن المحتشئ— في دبره ينقض إذا خرج مطلقاً، وفي الإقناع: **"ينقض المحتشئ— إذا خرج ولو لم يبتل"** فتحصل لنا هنا أن للمحتشئ ثلاث حالات:

1- أحدها أن يكون في الدبر= فينقض عند صاحب الإقناع وصاحب المنتهى مطلقاً.

- 2- الثاني أن يكون في القبل وابتل = فكذلك ينقض عندهما.
3- الحالة الثالثة ألا يبتل = فينقض عند صاحب الإقناع، ولا ينقض عند ابن النجار صاحب المنتهى.

إذاً مفهوم كلام المؤلف هنا لما قال: "أو محتشئ- وابتل" أنه لو خرج ناشفا لم ينتقض، ووجهه أنه ليس بين المثانة والجوف منفذ ولم تصحبه نجاسة، وظاهر كلامهم لا فرق بين كون طرفه خارجاً أم لا. ولما علل ابن النجار قال: "ليس بين المثانة والجوف منفذ" أفهم كلامه -رحمه الله- أنه لو احتشئ - في دبره نقض مطلقاً؛ لأنه جوف، وقد سوى بينهما في الإقناع قال: "بالنقض بخروج المحتشئ فيهما سواء ابتل أو لم يبتل" فهذه من مسائل الخلاف بين الإقناع والمنتهى.

وأما إذا ظهر طرف مصران أو رأس دودة، فإن صاحب الإقناع جزم بأنه ينقض وصححه في الإنصاف، وكلام صاحب الفروع أنه لا نقض بلا بلل، يعني ينقض مع البلة فقط على ما قدمه صاحب الفروع، وكذلك قال أصحابنا هنا: "لو استدخلت المرأة مني الرجل أو استدخلت مني امرأة أخرى ثم خرج منها بعد أن استدخلته في فرجها نقض الوضوء"، لماذا؟ لأنه خارج من السبيل، وهل يجب عليها الغسل؟ الجواب: لا يجب عليها الغسل، لماذا؟ لأن الذي يوجب الغسل خروج المني دفقا بشهوة.

طيب، ما حكم إذا خرج شيء يسير من أحد فرجي خنثى مشكل غير البول والغائط؟ قال أصحابنا هنا: "لا ينقض يسير نجس خرج من أحد فرجي خنثى مشكل غير بول وغائط"؛ لأن اليقين لا يزول بالشك، فالطهارة هنا متيقنة فلا تبطل مع الشك، ولماذا الشك؟ لأننا نشك هل هو فرج أصلي أو لا، أما إذا كان كثيراً نجسا فإن خروج الدم الكثير مثلاً أو غيره من النجاسات ينقض مطلقاً، وكذلك إذا كان بولاً أو غائطاً فإنه ينقض مطلقاً، وكذلك اليسير إذا خرج منهما معاً ليس من أحد فرجي الخنثى المشكل بل من الفرجين، فإنه ينقض؛ لأن أحدهما أصلي ولا بد. إذاً:

- إذا كان الخارج بولاً أو غائطاً = نقض مطلقاً.
- وإذا كان نجساً كثيراً = نقض؛ لأن العلة هنا هي خروج النجاسة الكثيرة.
- وإذا خرج اليسير من الفرجين معاً من فرجي الخنثى المشكل معاً = فإنه ينقض؛ لأنه قد خرج شيء من أصلي.
- وأما إذا خرج يسير نجس من أحد فرجي خنثى مشكل = فإنه لا ينقض.

واستدل أصحابنا على أصل المسألة بأدلة كثيرة، فاستدلوا في على النقض بالمعتاد بقول الله عز وجل: "أو جاء أحد منكم من الغائط"، وبقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: "ولكن من غائط وبول ونوم"، وقوله في الذي يخيل إليه أنه يجد شيء في الصلاة: "لا ينصرف حتى يسمع صوتاً ولا يجد ريحاً"، وغيرها من الأحاديث الكثيرة في النقض بالخارج المعتاد كحديث علي -رضي الله عنه- في المذي، وأما النادر كاللدود والحصى - ونحو ذلك فإنه استدلو عليه أيضاً بما روي عن علي -رضي الله عنه- عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: "في المذي الوضوء وفي المني الغسل"، ولم يفرق بين الدائم والمنقطع، وكذلك في حديث عائشة -رضي الله عنها- في حديث فاطمة بنت أبي حبيش، لما جاءت إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-

وسلم- وقالت إني أستحاض فلا أطهر فأدع الصلاة، قال: "لا إنما ذلك دم عرق ليست بالحيضة فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وتوضئي لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت".

قالوا أيضاً: "ولأنه خارج من السبيل فينقض كالمعتاد" يعني من باب القياس جعلوا العلة هي الخروج من السبيل، وكذلك ينقض الطاهر كما عرفنا كالولد بلا دم وكالمني، والمني يوجب الغسل وكل ما أوجب غسلاً أوجب وضوءاً كما سيأتينا إن شاء الله عندما نتكلم على موجبات الغسل، وأيضاً ناقض، واستثنى المؤلف - رحمه الله- هنا صاحب الحدث الدام، فقال: "لا الدائم كالسلس والاستحاضة" فمن حدثه دائم لا يبطل وضوؤه بالحدث الدائم؛ لما في ذلك من الحرج والمشقة، فلا ينقض الخارج إن كان دائماً كدم الاستحاضة وسلس بول ونحوه للضرورة قال: "فلا ينقض للضرورة".

طيب، هذا ما يتعلق بالناقض الأول، وأما الناقض الثاني، فقال المؤلف - رحمه الله-: "والثاني خارج من بقية البدن سوى السبيل إن كان بولاً أو غائطاً قليلاً كان أو كثيراً أو كان كثيراً نجس غيرهما أي غير البول والغائط كقيء ولو بحاله لما روى الترمذي أنه - صلى الله عليه وسلم- قاء فتوضأ والكثير ما فحش في نفس كل أحد بحسبه وإذا انسد المخرج وانفتح غيره لم يثبت له أحكام المعتاد" هذا الناقض الثاني، وهو: "ما خرج من بقية البدن سوى السبيل" والمراد هنا إن كان بولاً أو غائطاً أو كثيراً نجساً غيرهما، إذاً خروج النجاسات من بقية البدن لها حالتان:

1- إن كانت غائطاً أو بولاً= فإن ذلك ينقض الوضوء ولو كان قليلاً، من أي موضع من البدن، من تحت المعدة أو من فوق المعدة، سواء كانا السبيلان مفتوحين أو مسدودين؛ لعموم الأدلة في أن البول والغائط ينقضان الوضوء، كما في قوله تعالى: "أو جاء أحد منكم من الغائط"، وقوله - صلى الله عليه وسلم-: "ولكن من غائط وبول"، لكن لو انسد المخرج وفتح غيره كما يحصل أحياناً في بعض المرضى عافانا الله، فأحكام المخرج باقية ولا يثبت للمنفتح -المخرج الجديد- أحكام المخرج المعتاد، فلا ينقض خروج ريح منه ولا يجزئ الاستجمار فيه؛ لأن هذا خاص بالفرج، وغير ذلك من الأحكام كوجوب الغسل بالإيلاج فيه وخروج المني منه؛ لأنه ليس بفرج. إذاً هذا الحال الأول في خروج النجاسات من بقية البدن: أنها إن كانت غائطاً أو بولاً فإنه ينقض ولو قليلاً.

2- الحال الثاني: أن تكون النجاسات هذه شيئاً غير الغائط والبول كالقيء والدم والقيح= فهذه لا ينقص إلا كثيرها؛ ولهذا قال: "وخارج من بقية البدن سوى السبيل" إن عرفنا أن مخرجها السبيل ينقض مطلقاً.

"إن كان بولاً أو غائطاً قليلاً كان أو كثيراً" يعني مطلقاً.

"أو كان كثيراً نجساً غيرهما أي غير البول والغائط" فعلقه هنا بأن يكون كثيراً، يعني قيد الحكم بالكثير؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم- قال في حديث فاطمة بنت أبي حبيش: "إنه دم عرق فتوضئي لكل صلاة" ولأنها نجاسة خارجة من البدن فتشبه الخارج من السبيل، وفي حديث أبي الدرداء عن النبي - صلى الله عليه وسلم-

وسلم- أنه قاء فتوضأ قد قال الأثرم أنني قلت لأبي عبد الله -أي الإمام أحمد-: "قد اضطربوا في هذا الحديث" فقال: "حسين المعلم يجوده"، وقيل له: "حديث ثوبان ثبت عندك؟" قال: "نعم".

وروى ابن ماجة من حديث ابن أبي مليكة: "من أصابه قيء أو رعاف أو قلنس أو مذي" والقلنس ما خرج من البطن من طعام أو شراب إلى الفم إذا كان ملء الفم أو دونه، فإذا غلب فهو قيء، فالقلنس هنا اسمٌ للمقلوس "من أصابه قيء أو رعاف أو قلنس أو مذي فليتوضأ ثم ليبني على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم" وكل ما في إسناد هذا الحديث وضعف بأنه مرسل، لكن قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: "هو وإن كان مرسلًا فهو مرسل من وجهين وأيده عمل الصحابة وروي مسندًا ما يوافقه وهذا يصيره حجة عندما لا يقول بالمرسل المجرد"، يعني من احتج بالمرسل يحتج به، ومن لم يحتج بالمرسل بإطلاقه فإنه يحتج به أيضا هنا بالقرائن.

وقال الإمام أحمد -رحمه الله-: "كان عمر يتوضأ من الرعاف" وقال ابن جريج: "حدثني ابن أبي مليكة عن عائشة -رضي الله عنها- عن النبي -صلى الله عليه وسلم- مثل ذلك"، واستدلوا أيضا بأنه منقول عن جماعة من الصحابة -رضي الله عنهم- في قضايا متفرقة، ولم يُنقل عنهم خلافه، وحكى الإمام أحمد -رحمه الله- في الوضوء من الرعاف: عن علي وابن مسعود وابن عمر وحكاه ابن عبد البر عن عمر وابن عمر، فهذا ما يتعلق بالاستدلال على هذا من حيث الآثار.

وأما يسير هذه النجاسات فالمشهور من المذهب أنه لا نقض فيها ومن أصحابنا من جعل ذلك رواية واحدة في المذهب، واستدلوا بأن عبد الله بن أبي أوفى -رضي الله عنه- بزق دما فمضى- في صلاته، وأن ابن عمر عصر- بثرة فخرج منها دمٌ فلم يتوضأ، وعن أبي هريرة -رضي الله عنه- أنه أدخل اصبعه في أنفه فخرج عليها دم فلم يتوضأ، وعن جابر -رضي الله عنه- أنه سئل عن رجل صلى فامتخط فخرج مع مخاطه شيء من دم فقال: "لا بأس يُتم صلاته"، وكذلك قال ابن عباس -رضي الله عنهما- في الدم: "إذا كان فاحشا أعاد" فهذه جملة من الآثار التي استدلت بها أصحابنا -رحمهم الله- على أن اليسير من ذلك لا نقض به.

إذًا، النقض هنا بالكثير، وأما اليسير فلا نقض به، وعمدة الاستدلال هنا على آثار الصحابة في عدم النقض باليسير؛ ولهذا قال الإمام أحمد -رحمه الله-: "عدة من الصحابة تكلموا فيه"، وذكر أثر ابن عمر وابن أبي أوفى وذكر غيرهما، وقال المؤلف -رحمه الله- هنا: "لما روى الترمذي أنه -صلى الله عليه وسلم- قاء فتوضأ والكثير ما فحش في نفس كل أحد بحسبه".

نعم، إذا قلنا إن الكثير هو الناقض، واليسير لا ينقض، فما ضابط الكثير هنا؟ يقول: "الكثير ما فحش في نفس كل أحد بحسبه" نص عليه الإمام أحمد -رحمه الله-، وهذا الذي استقرت عليه الروايات من مذهب الإمام أحمد أن الكثير ما فحش في نفس كل أحد بحسبه، قال الخلان -رحمه الله-: "إنه الذي استقرت عليه الروايات عن الإمام أحمد"، والقول الثاني في المذهب: أنه ما فحش في نفس أوساط الناس، لكن المعتمد أنه ما فحش في نفس كل أحد بحسبه، واحتج الإمام أحمد بقول ابن عباس -رضي الله عنهما-: "الفاحش ما فحش في قلبه" ولأن اعتبار حال الإنسان بما يستفحشه غيره حرج= فيكون منفيًا، وعُلم من كلام المؤلف -

رحمه الله- أن الخارج الطاهر من البدن كالجشاء والنخامة و اللبن الذي ترضعه المرأة لولدها والعرق ونحو ذلك كله = لا نقض فيه للوضوء، وهو كذلك.

طيب، قال -رحمه الله-: "وإذا انسد المخرج وانفتح غيره لم يثبت له أحكام المعتاد" قد عرفنا هذا، أنه إذا انسد المخرج وفتح غيره = فأحكام المخرج باقية ولا يثبت للمنفتح أحكام المعتاد، يعني فلا نقض بخروج الريح منه، ولا يجزئ الاستجمار فيه، ولا يجب الغسل بالإيلاج فيه، ولا يجب الغسل بخروج المني منه؛ لأنه ليس بفرج فلا تثبت له أحكام الفرج.

قال المؤلف -رحمه الله-: "والثالث زوال العقل إلا يسير نوم من قاعد أو قائم" هذا من كلام الزاد، يقول الشارح -رحمه الله-: "الثالث زوال العقل أي تغطيته قال أبو الخطاب وغيره ولو تلجم ولم يخرج منه شيء إلحاقاً بالغالب" العقل الصحيح أنه في القلب وله شعاع متصل بالدماغ؛ ولهذا قيل أنه شجرة في القلب وأغصانها في الرأس، والكلام في العقل كثير، فإذا زال العقل أو تغطى "زوال العقل أي تغطيته"، وفي نسخة: "أو تغطيته" وهو أولى زوال العقل أو تغطيته، فزوال العقل كالجنون وتغطيته بالإغماء والسكر قليلاً كان أو كثيراً، أو بنوم فإن ذلك كله ينقض الوضوء.

"قال أبو الخطاب وغيره ولو تلجم فلم يخرج منه شيء"، لماذا؟ "إلحاقاً بالغالب"؛ لأن النوم مظنة الحدث، فتقام المظنة مقام المئنة؛ لأن ما أنيط بالمظنة لا فرق بين وجوده وعدمه، فإذا وجدنا المظنة = اعتبرناها قطعية كانت أو ظنية، وهذه قاعدة مطردة أن الأحكام الشرعية إذا أنيطت بمظنة الحكم = لم يعتبر حقيقة الحكم، وإنما يعتبر هنا المظنة، فمثلاً نقول أن السفر مظنة للمشقة ولهذا حصلت فيه رخص، طيب إذا لم توجد المشقة؟ نحنا علقنا الحكم على شيء يصلح التعليل به وصف ظاهر منضبط وهو السفر، أما المشقة فلا تنضبط، وليست وصفاً ظاهراً يوجد في حق كل أحد، وحينئذ إذا كانت المشقة تتفاوت من شخص إلى شخص فلا نستطيع أن نعلق عليها أحكاماً وننيطها بها، فأناط الشارع الحكم -الذي هو رخص السفر- بالسفر نفسه.

فكذلك نقول: هنا الشارع أناط الحكم بزوال العقل أو تغطيته بنوم ونحو ذلك، النوم إن قلنا أنه حدث = فلا إشكال ينقض الوضوء مطلقاً، وإن قلنا أن النوم مظنة للحدث -وهو الذي يذكره أصحابنا في التعليل-، فنقول المظنة تقام مقام المئنة -مقام الحقيقة-، وحينئذ فالشارع أجرى الظن في ترتيب الأحكام مجرى القطع، واعتبر المظنة قطعية كانت أو ظنية؛ ولهذا قالوا: "حتى لو تلجم إلحاقاً له بالغالب"، والنوم رحمة من الله عز وجل على عبده، والنوم غشية ثقيلة تقع على القلب تمنع المعرفة بالأشياء، فلا نختلف في المذهب أن النوم في الجملة ينقض الوضوء، وليس هو في نفسه حدثاً عند أصحابنا ولكن هو مظنة للحدث.

واستدلوا بأن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال في حديث صفوان: "ولكن من غائط وبول ونوم" في حديث نزع الخف، واستدلوا أيضاً بحديث علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- أن النبي -صلى الله عليه وسلم-: "قال العين وكاء السه من نام فليتوضأ" والسه اسم لحلقة الدبر، وعن معاوية -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "العين وكاء السه فإذا نامت العينان استطلق الوكاء" رواه أحمد وغيره،

وسئل الإمام أحمد -رحمه الله- عن حديث معاوية وعلي في ذلك، فقال: "حديث علي أثبت وأقوى" واستثنوا نوم النبي -صلى الله عليه وسلم- ولو كثيرا على أي حال كان، فإن النبي -عليه الصلاة والسلام- كانت تنام عيناه ولا ينام قلبه، وهذه من خصائص النبي -صلى الله عليه وسلم-.

وكذلك استثنوا النوم اليسير عرفا من جالس وقائم، فالنوم قسمان: كثير وقليل، فالكثير ينقض مطلقا؛ لعموم الأحاديث، وقال ابن عباس -رضي الله عنهما-: "وجب الوضوء على كل نائم إلا من خفق برأسه خفقة أو خفتين"، ولأن النوم الكثير قد يفضي -إلى الحدث من غير شعور لطول زمانه وعدم الإحساس معه بخلاف اليسير، وأما النوم اليسير فالمذهب أنه ينقض إلا من جالس أو قائم، واستدلوا بقول أنس -رضي الله عنه-: "كان أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- ينتظرون العشاء الآخر حتى تخفق رؤوسهم ثم يصلون ولا يتوضؤون"، وقول ابن عباس -رضي الله عنهما- في قصة تهجد النبي -صلى الله عليه وسلم-: "فجعلت إذا غفيت يأخذ بشحمة أذني"، ولأن هذا يكثر وجوده، نوم الجالس يكثر وجوده من منتظر الصلاة وغيرهم فتعم به البلوى = فيعفى عنه كما عفي عن يسير النجاسة من غير السبيلين.

وأما مع القيام فمحل حدث منضم متحفظ كالقاعد فيبعد خروج الحدث مع عدم العلم به بالنوم اليسير من قائم أو قاعد، لا سيما والقائم لا يستثقل في نومه استئصال الجالس فيكون أولى بالحكم منه بخلاف الراكع والساجد فإن المحل منهما منفرج مستطلق.

طيب، النوم اليسير هنا ما ضابطه؟ ضابطه العرف؛ لأنه ليس له حد في الشرع، وهذا مطرد أن ما لم يحد في الشرع فمرجه إلى العرف، وكذلك إذا رأى رؤيا في المنصوص من الوجهين، إذا رأى رؤيا فإنه كثير، نص عليه الإمام أحمد -رحمه الله-، وإن شك هل هو قليل أو كثير = لم يلتفت إليه، لم ينتقض وضوؤه في ذلك.

قال -رحمه الله-: "إلا يسير نوم من قاعد وقائم" فإن شك في كثير لم يلتفت إليه وإن رأى في نومه رؤيا فهو كثير، قال الزركشي -رحمه الله- في شرح الخرقى: "لا بد في النوم الناقض من الغلبة على العقل فمن سمع كلام غيره وفهمه فليس بنائم، فإن سمعه ولم يفهمه فيسير وإذا سقط الساجد عن هيئته والقائم عن قيامه ونحو ذلك بطلت طهارته؛ لأن أهل العرف يعدون ذلك كثيرا". طيب، إن خطر بباله شيء لا يدري هل هو رؤيا أو حديث نفس، فهل ينتقض وضوؤه؟ الجواب: لا ينتقض وضوؤه، لماذا؟ لأنه تيقن الطهارة وشك في الحدث، فنحن قلنا إن شك في الكثير = لم يلتفت إليه.

وينتقض الوضوء من المستند والمتكى والمحتبى والمضطجع؛ ولهذا قال المؤلف -رحمه الله-: "غير محتبٍ أو متكى أو مستند" إذا المضطجع والمستند والمحتبى والمتكى والراكع والساجد، يعني كل غير القائم والقاعد في النوم اليسير فإن وضوؤه ينتقض من النوم مطلقا يسيرا كان أو كثيرا، "فالمسائل أربعون" كما قال الخلوتي -رحمه الله- لأنه إما مضطجع أو راکع أو ساجد أو قائم أو قاعد = هذه خمسة، وكل منها إما محتبٍ أو متكى أو مستند أو لا = فهذه أربع، وأربع في خمس بعشرين، وكل منها إما مع النوم الكثير أو اليسير = وهاتان اثنتان تضربان في العشرين فيكون الناتج أربعين، منها ما يستحيل وجوده، ومنها ما يبطل الطهارة، ومنها ما لا يبطلها.

فالحاصل أنه كل نوم إلا يسير نوم من قاعد أو قائم فإنه ينقض الوضوء، قال: "وعلم من كلامه أن الجنون والإغماء والسكر ينقض كثيرها ويسيرها وهو كذلك ذكره في المبدع إجماعاً وينقض أيضاً النوم من مضطجع وراكع وساجد مطلقاً كمحتبٍ ومتكىٍّ ومستند والكثير من قائم وقاعد" أي وينقض الكثير من قائم وقاعد وقيده باليسير "لحديث: 'العين وكاء السه فمن نام فليتوضأ' رواه أحمد وغيره والسه حلقة الدبر".

نكتفي بهذا القدر، ونقف عن الناقض الرابع وهو مس الذكر ويكون ذلك في الدرس القادم إن شاء الله، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نهاية الدرس الثامن عشر